

النشاط السياسي للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر 1992-1997

د. فاتن يونس محمد (*)

ملخص البحث

بعد حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ⁽¹⁾ في آذار/ مارس 1992 بات واضحاً أن للجبهة جناحين، الأول سياسي يتولى المطالب السياسية ويمثلها بشكل رسمي ، والثاني عسكري يتمثل بالجيش الإسلامي للإنقاذ⁽²⁾، وعلى الرغم من أن قيادة الجبهة تفرقت في أعقاب الانقلاب العسكري في 11 كانون الثاني/يناير 1992، إذ تم اعتقال العديد منهم ، بينما لاذ آخرون بالفرار خارج البلاد، إلا أنهم استطاعوا في المنفى أن يشكلوا الهيئة التنفيذية للجبهة والتي أصبحت الناطق الرسمي باسمها .

استطاعت الجبهة التحالف مع بعض الأحزاب السياسية المعارضة لاسيما التي فازت بالجمولة الأولى من انتخابات عام 1991 ، وفي مقدمتها جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية ، والوقوف بوجه تحركات الجيش والمطالبة باستمرار العملية الانتخابية ، وقد توج هذا التحالف بالتوقيع على (العقد الوطني) في روما عام 1995 ، الذي أكد على مسألة الديمقراطية ، وبدأت الجبهة تتخلى عن النقد السياسي للدستور باعتباره يتنافى مع الإسلام وأخذت تتقبله بعد عقدها للعقد الوطني ، كما تقبلت الديمقراطية والسيادة الشعبية والتي يصاحبه بالضرورة قبول التعددية السياسية بما في ذلك التسامح مع التيار الشيوعي والعلماني ، فضلاً عن التيارات الإسلامية الأخرى .

وفي عام 1997 سعت الجبهة بقدر إلى إيقاف العنف وحل الأزمة ، وذلك عندما عرض الجناح السياسي والمسلح على السلطة إعلان هدنة من أجل إيقاف العنف الذي يعاني منه الشارع

(*) مدرس في قسم الحضارة الإسلامية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة الموصل.

الجزائري ، وعلى الرغم من أن كل المعوقات التي وضعتها السلطة وفي مقدمتها اتهامها لعباس مدني بأنه يدعو إلى التدخل الأجنبي في شؤون البلاد الداخلية ، وإصدار قرار وزاري يدعو إلى وضعه تحت الإقامة الجبرية ، إلا أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ أعلنت الهدنة مع الحكومة بتاريخ 21 أيلول/سبتمبر 1997 لإيقاف العنف وحل الأزمة وإيجاد حل مع الجماعات المسلحة .

The political activities of the Islamic front for the saving in Algeria 1992 -1997

Dr. Fatten Yonis Mohammad

ABSTRACT

After the dissolution of the Islamic Salvation Front in the March / March 1992 it became clear that the front eventually become has a political wing shall maintain its reputation as a political party, and a military wing is the Islamic Salvation Army, and in spite of the leadership of the front collapsed in the wake of the military coup in January 11 / January 1992, as many of them were arrested, while others fled abroad, but they were able to organize the external wing of the Front in exile and formed the executive abroad, which prepared the official spokesman for the front.

Able to the front of the alliance with some opposition political parties, in particular, which won seats in the first round of elections in 1991, primarily the National Liberation Front and the Front of Socialist Forces, in order to determine pieces the movements of the army and the demand constantly electoral process, has been crowned the Alliance signed the (national contract) in the Rome in 1995, which emphasized the question of democracy, and started the front give up political criticism of the constitution as contrary to Islam and took the embrace after the contract of the contract the national, as accepted democracy and popular sovereignty, which is accompanied necessarily accept political pluralism, including the tolerance of the current Communist Party and the secular, as well as other Islamic movements.

Came in 1997 to assure the Algerian Front has sought as much as possible to stop the violence and resolve the crisis, when the display wing of the political and armed power to declare a truce in order to stop the violence suffered by the street of Algeria, and in spite of that all the obstacles set by the Authority, particularly the accusations of Abassi Madani as a call to foreign interference in the country's internal affairs, and then issue a ministerial decree calls placed under house arrest, but despite all that she's authority, announced that the Islamic Salvation Front truce on September 21, 1997 in order to stop the violence and resolve the crisis and find a solution with armed groups.

وكان النشاط السياسي للجبهة بعد عام 1992 يسير بخطوات عدة وهي : أولاً : تشكيل خلية الأزمة

أصبح نشاط الجبهة بعد عام 1992 سرياً من قبل أعضاء مجلس الشورى الوطني والمكتب التنفيذي، وشكلوا (خلية الأزمة) نتيجة إلغاء الدورة الأولى من الانتخابات التشريعية التي جرت بتاريخ 26 كانون الأول/ديسمبر 1991 ، وكانت مهمتها إدارة عمل الجبهة في الظروف الصعبة ، ولدراسة الأوضاع السياسية التي تتناسب مع توجهات ورؤى الجبهة (١٤) .

نشطت (خلية الأزمة) لدراسة أوضاع الجبهة حين إيقاف المسار الانتخابي في 11 كانون الثاني / يناير 1991 ووقوع الانقلاب العسكري في الشهر نفسه ، وكان عدد أعضائها ما بين 5-7 أعضاء ، وكان هناك خلاف في آلية اختيار أعضاء الخلية ، هل يكونوا من أعضاء الجبهة القدامى أم الجدد الذين انضموا إلى مجلس الشورى الوطني والمكتب التنفيذي بعد مؤتمر باتنة المنعقد في تموز / يوليو 1991 ، وأخيراً تم اختيارهم وهم كل من عبد القادر حشاني (١٥) رئيساً وعبد الكريم غماتي (١٥) وقاسم تاجوري (١٥) ويخلف شرطي (١٥) وعثمان عيساني (١٥) ومحمد سعيد (١٦) وعبد الرزاق رجّام (١٦) ، وأغلبهم من مؤسسي الجبهة الإسلامية للإنقاذ (١٧) .

عملت (خلية الأزمة) على إصدار البيانات الموقعة باسم مجلس الشورى الوطني للجبهة ، ولم تكن بياناتها تحمل أية إشارة لإسم الخلية (١٨) ، وكانت بياناتها بعد حل الجبهة تتفاوت ، فهي

تهدد بالعنف أحياناً وتختار الحل السلمي تارة أخرى، وهذا ما نلاحظه من خلال بيانها الصادر بتاريخ 15 آذار / مارس 1992 (iñ) في مسجد الأرقم جنوب الجزائر العاصمة ، الذي تُلّي أمام تجمع قدر بخمسة آلاف شخص، أكد قادة الجبهة الذين لم يعتقلوا فيه "أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تمثل حالة وأمة وديناً وتاريخاً ، وهي لن تموت لمجرد صدور قرار بالحل " (iö).

وعلى الرغم من التهديدات التي أصدرتها الجبهة في بيانها السابق إلا أنها كانت تناشد الشعب الجزائري بعدم الإقدام على الأعمال المخلة بالأمن ، وحملت السلطة مسؤولية هذه الأعمال ، وقد أكدت من خلال بيانها الصادر بتاريخ 19 آذار / مارس 1992 وهو تاريخ حل الجبهة بعد القرار القضائي بحضرها قانونياً ، أنها ستستمر بإتباعها الحل السياسي في حل الأزمة ، وأن الحل يكمن من خلال إيجاد حل للمسائل الآتية (iö):

١. إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم أعضاء من قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ .
٢. إيقاف الملاحقات والاعتقالات لعناصر الجبهة .
٣. رفع حالة الطوارئ .
٤. تعويض الضحايا .
٥. تحديد جدول زمني لاستئناف المسار الانتخابي وإجراء انتخابات حرة ونزيهة .
٦. فتح حوار وطني لاسيما مع الأحزاب التي أفرزتها انتخابات 26 كانون الأول / ديسمبر 1991 .

ثانياً : تمثيل الجبهة خارج الجزائر

من أجل استكمال ما اختارته الجبهة في عملية إتباع الحل السياسي ، ومن أجل كسب الرأي العام والدولي لصالحها بعيداً عن أي عمل مسلح ، اختارت وفداً برلمانياً منتخباً أطلق عليه تسمية (البعثة البرلمانية) من أعضاء (خلية الأزمة) لشرح مواقف ورؤى الجبهة في الخارج والاتصال بالبرلمانيين في أوروبا وكذلك بالجمعيات غير الحكومية المكلفة بالمطالبة بحقوق الإنسان ، ولم تكن هذه البعثة تمثل الجبهة بشكل رسمي لأنها لم تكن منتخبة من قبل مجلس شورى الجبهة ، ولم يكن تشكيلها بقرار من رؤساء الجبهة وفي مقدمتهم عباسي مدني (iö) وعلي

بلحاج^(iö) وكان على رأس هذه البعثة كل من شريف لحرش وهو طبيب من مدينة قسنطينة ، وأنور هدام من مدينة تلمسان والسعيد الهلالي من مدينة باتنة^(iö) .

غادرت البعثة البرلمانية الجزائر نهاية آذار / مارس 1992 ، وكانت هناك انتقادات كثيرة موجهة من قبل أعضاء مجلس شورى الجبهة والمكتب التنفيذي الوطني لهذه البعثة ، فضلاً عن الخلاف الذي حصل بين أعضاء البعثة وعلى أثره قرر رئيسها لحرش العودة إلى الجزائر وحال وصوله تم اعتقاله ، وأستمر عمل البعثة غير متكامل في الخارج ، وفي شهر حزيران / يونيو 1992 والذي صادف بدء محاكمة قادة الجبهة عقد مجلس شورى الجبهة المؤلف من (19) عضواً اجتماعاً حضره (14) عضواً قرروا إرسال وفد سياسي إلى الخارج يمثل الجبهة بدل البعثة البرلمانية^(ix) .

في بادئ الأمر تم اختيار أنور هدام الذي خرج من الجزائر بتفويض واضح وصريح من أعضاء (خلية الأزمة) والمكتب التنفيذي الوطني للجبهة لتمثيل الجبهة في الخارج ، وكان هدام من أنصار تيار الجزائر⁽ⁱ⁾ ، وقد أتجه حين خروجه من الجزائر إلى أوروبا ثم إلى الولايات المتحدة⁽ⁱ⁾ لكن الأمر لم يستمر طويلاً لاسيما بعد اختيار رابح كبير^() المعروف بانتماؤه لاتجاه مدني (التيار الإصلاحى المعتدل) في ألمانيا، وأصبح الناطق الرسمي للجبهة في الخارج والمسؤول عنها ، مما أدى إلى ظهور انقسامات في الجبهة داخل الجزائر وخارجها^(N) .

إن الاختلاف في آلية اختيار المسؤول والناطق الرسمي للجبهة في الخارج نعزوه إلى أمرين، الأول بسبب عدم رغبة بعض قياديي الجبهة في الخارج من اختيار هدام ليكون المسؤول في الخارج لأنه يمثل تيار الجزائر ، واختياره تم من قبل أعضاء (خلية الأزمة) لاسيما أعضائها ممثلين لهذا التيار، وهم كل من عبد الرزاق رجّام ومحمد سعيد ، و الثاني هو بسبب سرية هذه المرحلة ، ولم يكن هناك لقاءات بين أعضاء الجبهة بشكل مستمر ، إذ كانت محدودة، وكان القادة في الداخل والخارج أسرى لواقع معين ، إذ كانوا يتلقون المعلومات من الجهات التي تؤمن لهم الحماية^(ö) .

لهذا شهدت المدة منذ أواخر عام 1993 إلى بداية عام 1994 جهوداً لتوحيد صفوف الجبهة وإزالة الحساسيات التي بدأت تظهر في صفوفها ، لاسيما بعد محاولات سيطرة تيار الجزائر على الجبهة ، واستمرت هذه الجهود بتوحيد التيارات في الخارج وتشكيل ما يسمى بـ (الهيئة التنفيذية في الخارج) (٥) .

ثالثاً : تشكيل الهيئة التنفيذية خارج الجزائر

تأسست الهيئة التنفيذية في الخارج بتاريخ 14 أيلول/سبتمبر 1993 ، بعد عقد لقاء تيرانا الذي حضره جميع تيارات الجبهة والمتمثلة (٥) :

1. تيار الجزائر والذي يقوده في داخل الجزائر محمد سعيد .
2. التيار المتشدد والذي يمثلته سعيد مخلوفي (٥) .
3. التيار الجبهوي الذي لا ينتمي إلى جهة معينة ، وكان أنصار هذا التيار ينشطون شرق الجزائر وغربها .

وأهم ما جاء في هذا اللقاء تعيين رابح كبير لرئاسة الهيئة التنفيذية في الخارج ، وعين كل من أنور هدام وعبد الله أنس نائبين له (٥) ، وكان تعيين رابح كبير رئيساً للهيئة والناطق الرسمي للجبهة في الخارج قد تم باعتراف من عباسي مدني القائد الشرعي للجبهة ، إذ أعلن في بيان هُرب من سجن البليدة أكد فيه أن رابح كبير لسان حال الجبهة المعترف به في الخارج (٥) .

إن قرار عباسي مدني بهذا التأكيد لرابح كبير يعزى أولاً إلى أن كبير ينتمي إلى نفس التيار الذي ينتمي إليه مدني (الإصلاحي المعتدل) ، فضلاً عن كون كبير كان يشغل وظيفة رئيس لجنة السياسة والعلاقات الخارجية ، وأحد أبرز الذين قادوا الجبهة إلى الفوز في انتخابات 1991 ، كما نضيف سبباً آخر وهو تأثير مدني بكبير لكون ابني مدني حليفين لكبير عندما كانا منفيين في ألمانيا (٥) .

وبعد اختيار المتحدث الرسمي للجبهة في الخارج ، حدثت خلافات داخل صفوف الجبهة في داخل الجزائر وخارجها ، لاسيما بين شيوخ الجبهة في الداخل ، فقد أثار حفيظة شيوخ تيار الجزائر

وهم كل من محمد سعيد وعبد الرزاق رجّام ، ولم يقفوا عاجزين فقد اتخذوا موقفاً وهو إصدار بيانات وتصريحات بشكل مستمر دون الرجوع إلى القيادة في الخارج المنتخبة من قبل عباسي مدني (N1) ، واستمرت القيادة في الداخل وعلى رأسها تيار الجزائر من الاستياء بحصر السلطة الجديدة بيد كبير معبرين عن ذلك في تكريس الصحف السرية والإذاعة داخل الجزائر ليؤكدوا سلطتهم ، كما أن أنور هدام الذي كان أحد ممثلي الجبهة في الخارج ومن مؤيدي الجزائر لم يكن مرتاحاً من المكانة الجديدة التي احتلها كبير ، فالبيانات التي أصدرها مع بعض الإسلاميين المنفيين في الخارج كانت لهجتها أكثر حدة في انتقاد كبير وحلفائه ، كما اتهموا أبناء عباس مدني بمحاولتهم بإقامة هيمنة عائلية على الجبهة (N2) .

في الوقت الذي كان فيه رابح كبير يحاول تأمين دعم المجموعة الأوربية للجبهة ويعلن في بياناته عن استعداده للحوار مع السلطة ، كان قادة الجبهة في الداخل وعلى رأسهم عبد الرزاق رجّام يصدّرون بيانات تؤكد للشعب الجزائري وللعالَم أجمع أنها ترفض أي حوار وأية مصالح أو هدنة مع السلطة (N3) .

ومن الجدير بالذكر أن بيانات قيادة الجبهة في الداخل التي تؤكد على رفض الحوار مع النظام ، تشير إلى أنه كانت هناك جهود داخل الجزائر لإعلان الكفاح المسلح من قبل الجبهة ، وهذا كان واضحاً عندما صرح محمد سعيد في كلمته قائلاً " إن تبني الكفاح المسلح . على الرغم من شرعيته ومشروعيته . أصبح البديل الضروري بعد استنفاد جميع الطرق لفرض إرادة الشعب الجزائري . محدداً شروط الحل ب . 1. رحيل الطغمة من الحكم بدون شروط ، 2. إطلاق سراح جميع المعتقلين بدون استثناء ، 3. ترك الشعب الجزائري يختار بحرية ممثليه، و رفع الإجراءات القمعية التي تضرر الشعب منها ، وإذا لم يراجع النظام العسكري كل الإجراءات القمعية التي يقوم بها ، فإن عقارب الساعة تتجه لا محالة إلى موعد الساعة الأخيرة والمتمثلة في صعود الجبال (N4) .

وبهذا البيان الصادر من تيار الجزائر من داخل الجزائر، أنهى جزءاً كبيراً ومهماً من قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ العمل السياسي وتبنى العمل المسلح المتمثل بالجيش الإسلامي للإنقاذ.

ثالثاً : الحوار مع السلطة

في الوقت الذي حاولت فيه السلطة تفكيك البنية التنظيمية والتحتية لجبهة الإسلامية للإنقاذ من خلال السياسة القمعية المتمثلة بحل الجبهة واعتقال أبرز قادتها عام 1991، فقد تعالت الأصوات من قبل المعارضة ^(N9) بالرجوع إلى القانون والحوار لتدارك الأزمة السياسية وتفاعلاتها ، إلا أن الرئيس علي كافي ^(N9) أعلن بتاريخ 3 يناير/كانون الثاني 1993 ، "بأنه من الخطأ التكلم عن سيادة القانون في دولة تواجه التحدي والتدمير وحيث الأمن والاستقرار في خطر " .

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1993 فتح باب الحوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وقد تمحورت جميع الجلسات حول مسائل أساسية هي ^(N9) :

1. أن تصرح جميع الأحزاب المشاركة في الحوار بشكل علني عن نبذها لأعمال العنف المرتكبة ضد الدولة ورموزها ومؤسساتها وموظفيها .
2. الإقرار بمبدأ الحريات الأساسية الفردية والجماعية .

وبعد استلام اليامين زروال ^(N9) وزارة الدفاع في تموز/يوليو 1993، دعا إلى تدارك الأزمة في البلاد من خلال التأكد على أن الحل الأمني ليس كافياً بحد ذاته للخروج من الأزمة على الرغم من النتائج الذي حققها الجيش ، فدعا إلى مضاعفة الجهود لمواكبة الحل الأمني بحل سياسي من خلال المشاركة في (لجنة الحوار الوطني) ، ولقد حددت لهذه اللجنة مهمة تهيئة الظروف المناسبة لفتح حوار يجمع كل الأطراف السياسية والعمل الدعوى على إعداد ندوة وطنية حول المرحلة الانتقالية وتحضير لما بعد عهد المجلس الأعلى للدولة والتي حددت بنهاية عام 1993 كحد أقصى للوصول إلى حل لجميع الأطراف ^(N9) ، كما أكد زروال (وزير الدفاع) بتاريخ 16 كانون الثاني/يناير 1994 (قبل أسبوعين من اختياره رئيساً للدولة) على رغبة الجيش بقيام نظام جديد يحترم الديمقراطية ويضمن الحريات الفردية والجماعية ويضع حداً لكل الاحتكارات السياسية والثقافية والاقتصادية والأيدولوجية ^(O1) .

انطلقت لجنة (الحوار الوطني) في عملها لمناقشة مشروعها مع الأطراف السياسية، ثم عملت على وضع الأطر التي ستحدد سير المرحلة الانتقالية، وانتهت اتصالاتها الأولية مع الأحزاب السياسية بقاء ضم أكثر من (25) تنظيمًا سياسيًا، وامتد عملها إلى الاتصالات مع المنظمات الجماهيرية، كما سعت بفتح الحوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ لتعيين أشخاص يكونون ممثلين عنها في الندوة الوطنية المزمع انعقادها نهاية عام 1993، إلا أن هذا المسعى لم يكتب له النجاح لتعارض بعض المواقف، لأن اللجنة الوطنية أعلنت عن ضرورة إدانة العنف من قبل كل الأطراف المشاركة في الندوة، وفي الوقت ذاته اشترطت الجبهة الإسلامية للإنقاذ العودة إلى ما قبل الانقلاب العسكري عام 1992، وإعادة تأهيل العمل السياسي للجبهة (Oï). وبغض النظر عن هذا جرت الندوة في كانون الثاني/يناير 1994، وجاءت استجابة لرغبة النظام في تجاوز أزمة الشرعية، واختيار زروال رئيساً وذلك في 31 كانون الثاني/يناير 1994، وقبل استلامه منصبه الجديد دعم لجنة الحوار الوطني، وقد عبر من خلال هذه اللجنة على حسن نواياه وفتح الحوار مع المعارضة لاسيما مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فأرسل وفداً من أعضاء لجنة الحوار الوطني للتوجه إلى سجن البليدة العسكري لمحاولة إقناع مدني وبلحاج بالمشاركة بالمؤتمر الوطني في كانون الثاني/يناير 1994، الذي من خلاله تمت ترقيته إلى منصب رئيس الدولة، ألا أن قادة الجبهة رفضوا قبول هذا العرض بالمشاركة وهم وراء القضبان (Oï)، ووجه بلحاج رسالة مفتوحة إلى لجنة الحوار الوطني بعنوان (قول الحقيقة حتى من وراء القضبان)، أنكر فيها شرعية هذه اللجنة وأتهم المؤسسة العسكرية والنظام السياسي بأنه غير شرعي بنظر الشريعة والقانون والدستور، لاستخدامه القمع والإعدام والاعتقال ضد المعارضين السياسيين داخل الجزائر وخارجها (Oï).

وبتاريخ 7 تشرين الثاني/نوفمبر 1994 ورد في خطاب الرئيس زروال على ضرورة إيجاد حل سياسي للوضع الأمني في الجزائر، إذ جاء فيه "في الميدان السياسي اخترنا طريق الحوار كمسلك لمعالجة أوضاع البلاد الراهنة، وكقاعدة للممارسة السياسية... إننا مدركون بأن الأزمة السياسية لا تحل إلا عن طريق الحوار ومشاركة القوى الوطنية بدون استثناء"، ومن الواضح أن

الخطاب أكد على ضرورة الحوار مع كل الأطراف السياسية ومن ضمنها الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة ، وقد تفاعلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بهذا الخطاب على لسان ناطقها الرسمي رابح كبير واشترطت إطلاق سراح جميع السجناء بما فيهم عباسي مدني وعلي بلحاج لكي تدخل الجبهة في الحوار مع السلطة وهذا ما استجابت له السلطة بإطلاقها سراح علي جدي وعبد القادر بوخمخم أبرز قادة الجبهة ، وأوكلت لهما مهمة الاتصال مع مختلف التشكيلات الإسلامية المسلحة بتفويض من عباسي مدني وعلي بلحاج ، قصد الوصول إلى صيغة مشتركة حول شروط وضمانات لوقف العنف المسلح ، كما تم نقل عباسي مدني وعلي بلحاج من سجن البليدة إلى موقع أفضل (تحت الإقامة الجبرية) والذي عدّه البعض بادرة ايجابية لفتح صفحة جديدة في المسيرة السياسية ، لاسيما إن زروال بعد تسلمه منصبه الجديد قد اتسمت سياسته باللين اتجاه الجبهة الإسلامية للإنقاذ (٥٩) .

كما أرسل مدني خلال هذه المدة رسالتين إلى رئاسة الدولة وقد وزعت على وكالة الأنباء الجزائرية ، الأولى كانت مؤرخة في 23 آب/أغسطس والثانية مؤرخة في 26 من الشهر نفسه عام 1994 ، وقد علق مدني في رسالته الأولى على خطاب الرئيس زروال عندما ورد في خطابه " دعوة إلى المصالحة " وقال إنها " دعوة حق وإن أريد بها باطل " ، كما أكد أن الحل يكمن بالالتزام بما جاء في بيان أول نوفمبر 1954 ، من أن الدولة الجزائرية جمهورية تقوم على أساس المبادئ الإسلامية ، والالتزام بمبدأ التعددية الحزبية وتداول السلطة عن طريق الانتخابات وإخراج الجيش من دائرة الصراع السياسي ، كما أكد على ضرورة إعادة الاعتبار إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ قانونياً ، فضلاً عن مطالبته برفع حالة الطوارئ وصدر العفو العام عن المعتقلين ، وطلب تأسيس لجنة ذات سيادة لتعين الحكومة الجديدة عن طريق الانتخابات ، أما الرسالة الثانية فقد أكد فيها أنه لا حوار مع السلطة وقادة الجبهة داخل السجن (٥٩) .

وتماشياً مع هذا المسار التفاوضي المباشر وغير المباشر مع الرئيس زروال وقادة الجبهة ، والذي أطلع من خلالها جميع الأحزاب السياسية لاسيما المعارضة منها على موقف الجبهة ورغبتها بالعودة إلى المسار الانتخابي لحل الأزمة ، ألا أن المؤسسة العسكرية منعت زروال من

التجاوب مع الجبهة ، كما كان لتصعيد العنف على يد الجماعات المسلحة، قد أجبرت الرئيس على الإعلان بان الحوار مع الجبهة قد فشل ، والحقيقة أن النظام أراد إقصاء الجبهة من الحوار ، بعد التأكد من أن الجماعات المسلحة لا تدين لها بالولاء ، وعليه يمكن القول إن الحوار كان خطة لإعادة بعث المسار الانتخابي دون إشراك الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي فازت بالمرحلة الأولى من انتخابات 1991، وقد اتهم ممثل الجبهة في الخارج رايح كبير القادة العسكريين بأنهم وراء فشل الحوار وحل الأزمة بالطرق السلمية خوفاً على مصالحهم ومواقفهم^(٥٩) .

رابعا : (العقد الوطني) في روما

بعد أن أخفقت المحاولات جميعها التي قدمتها المعارضة السياسية في الجزائر، وفي مقدمتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ لتقديم حل للأزمة ، اتخذت هذه المعارضة مشروعاً للتعاون فيما بينها بالمطالبة بالعودة إلى الانتخابات ، لاسيما أنها حصلت في انتخابات 1991 على المراتب الثلاث الأولى في الدورة الأولى من الانتخابات التشريعية لذلك العام .

وبهذا اتفقت كل من جبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية و الجبهة الإسلامية للإنقاذ على تقديم مشروع لتنظيم حوار وطني حقيقي يشمل جميع القوى السياسية ويكون على شكل (عقد وطني) ليخرج البلاد من الأزمة^(٥٩) ، وبما أن الأحزاب المعارضة تدرك رفض السلطة لعقد مثل هذا الحوار على الأراضي الجزائرية فقرروا عقد المؤتمر برعاية جمعية (سانت أجيدو)^(٥٩) في روما، التي استضافت مؤتمرات سابقة لحل أزمات بلدان أخرى ، وقد وجهت هذه الجمعية دعوة إلى جميع الأحزاب السياسية الرئيسة في الجزائر وإلى الحكومة لحضور المؤتمر في روما ، إلا أن الحكومة الجزائرية رفضت الحضور ، لكن المعارضة المتمثلة بالأحزاب العلمانية والإسلامية المعتدلة حضرت المؤتمر ، من بينها حزب حركة المجتمع الإسلامي (حماس) والحركة الجزائرية من أجل الديمقراطية ، وحزب النهضة الإسلامي وجبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية ، وغيرها من الأحزاب^(٥٩) .

عقد المؤتمر يومي 21 و 22 تشرين الثاني /نوفمبر 1994 في روما ، وحضره زعماء الأحزاب المعارضة والتي كانت قد حصلت على نسبة 80% من نسبة الاقتراع في الدورة الأولى

من الانتخابات التشريعية في كانون الأول /ديسمبر 1991 ، وهم كل من حسين آيت أحمد ممثل جبهة القوى الاشتراكية ، وعبد الحميد مهري ممثل جبهة التحرير الوطني ، وأحمد بن بلا ممثل عن الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر ، ومحفوظ نحناح عن حركة المجتمع الإسلامي (حماس) ، وعبد الله جاب الله عن حزب النهضة الإسلامي ، ونور الدين بوكروح ممثل عن حزب التجديد الجزائري ولويزة حنون ممثلة عن حزب العمال التروتسكي (ÖI) .

أما الجبهة الإسلامية للإنقاذ فكان من الواضح تمثيلها في المؤتمر له أهمية ، وذلك لأن هذا التمثيل كان عائقاً بوجه أي اجتماع ينظم محلياً أو وطنياً ، لأن النظام لا يسمح لأي شخصية من قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ بمغادرة البلاد ، مما يعني أن الحاجة ستدعو من ممثلي الجبهة في الخارج التمثيل في هذا المؤتمر ، وبناءً على ذلك أرسلت الدعوات إلى رابح كبير وأنور هدام لحضور المؤتمر ، إلا أن حضور هاتين الشخصيتين كان يهدد بإثارة مشكلة ما ، فحضور هدام كان موضع خلاف لاسيما أن الهيئة التنفيذية في الخارج والتي تعد الناطق الرسمي للجبهة الإسلامية للإنقاذ قد أصدرت بتاريخ 2 آب /أغسطس 1994 بياناً أكدت فيه انفصال هدام من تشكيلة الهيئة التنفيذية في الخارج ولا يعد الناطق الرسمي لها ، وذلك بعد قراره العمل خارج إطار الهيئة التنفيذية لكن ضمن الجبهة الإسلامية للإنقاذ (ÖI) ، أما حضور رابح كبير فقد خاب أيضاً ، على الرغم من أنه كان المرشح الأول من قبل الهيئة التنفيذية لأنه أكثر اعتدالاً وأعلى رتبة ومركزاً ، وذلك لخشية حضوره إلى روما قد لا يسمح له بالعودة إلى قاعدته في ألمانيا ، فلهذا أرسل من ينوب عنه وهو عبد الكريم ولد عدا وهو عضو في المكتب التنفيذي للجبهة في الخارج ومن الحلفاء المقربين إلى كبير (Ö) .

خرجت أحزاب المعارضة المتواجدة في روما بالإجماع حول ضرورة وضع حل نهائي للأزمة ووضع حد للعنف في الجزائر وفتح حوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ واحترام التعددية والحريات السياسية ومبدأ التداول على السلطة (ÖN) ، لكن الاجتماع فشل على الرغم من أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ بدأت تتقبل بأن حل الأزمة ليس بالضرورة يتضمن التراجع عن إلغاء فوزها في انتخابات عام 1991 ، لكن اشترطت الجبهة التشاور مع قادة الجبهة المعتقلين (ÖQ) ،

وعَدَّ المجتمعون أن أي فشل في الحوار بعد هذا الاجتماع لا يقع مسؤوليته على الجبهة بجناحيها السياسي والمسلح فقط وإنما على النظام أيضا ^(٥٩) ، لاسيما أن سفير الجزائر في روما والناطق الرسمي للحكومة هناك شجب هذا الاجتماع ووصفه بأنه تدخل في الشؤون الداخلية للجزائر ^(٥٩) . وتوصل المجتمعون في نهاية المؤتمر بالاتفاق على صيغة بيان مشترك قرروا فيه عقد اجتماع ثان خلال بضعة أشهر لتوقيع وثيقة رسمية لعقد روما موقع من قبل جميع أحزاب المعارضة السياسية في الجزائر ^(٥٩) .

عقد الاجتماع الثاني في روما في كانون الثاني /يناير 1995، وحضره المشاركون في الاجتماع الأول ما عدا محفوظ نحناح ممثل حركة المجتمع الإسلامي (حماس) ^(٥٩) ، محققا بهذا الاجتماع تقدماً مهماً على السلطة ، لأن هدفها كان لإيجاد حل للأزمة في الجزائر ^(٥٩) . وقع المجتمعون في روما على (العقد الوطني) والذي نص على أمور كثيرة أهمها تأكيده على عملية تحول موقف الجبهة الإسلامية للإنقاذ والتزامها بالتعددية والمبادئ الديمقراطية باحترامها بتداول الحكم عبر الانتخابات العامة واحترام الشرعية الشعبية وضمان الحريات الفردية والجماعية بغض النظر عن العرف والجنس أو الدين أو اللغة ^(٥٩) .

وقع (العقد الوطني) ممثلون عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الخارج ، بعد أن تلقوا تعليمات من عباسي مدني وعلي بلحاج ، تتضمن الخطوات الأساسية التي يجب أن يتفقوا عليها ^(٥٩) ، ومن الجدير بالذكر أن ممثل جبهة التحرير الوطني عبد الحميد مهري قام بزيارة عباسي مدني وعلي بلحاج في السجن قبل توقيع (العقد الوطني) ، وقدم لهما قائمة بالاقترحات التي ستقدم خلال الاجتماع الثاني في روما ، وتلقى رداً منهما معنون بـ (ندوة إلى حل الأزمة في الجزائر) ، وأعلنا فيه عن مجموعة من القيم والمبادئ مع شرح سلسلة مقترحة من الإجراءات التي ينبغي أن يتخذها المجتمعون لإعلان وثيقة (العقد الوطني) ^(٥٩) .

لقد ركز بنود (العقد الوطني) على معالجة دور الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، ودعا بشكل لم يفاجئ أحداً إلى رفع الحظر عنها ، وهو الأمر الأهم للجبهة لعودتها إلى الحياة السياسية والمشاركة في الانتخابات القادمة ، فضلاً عن المطالبة بالإفراج عن قادة الجبهة وإعادة توحيد

كوادرها المبعثرة ، كما ارتأى (العقد الوطني) إلى إعلان هدنة رسمية ، وذلك لتوفير فرصة لجميع القوى السياسية لاسيما المعارضة منها لتهيئة أمورها لخوض الانتخابات القادمة^(٥٨) ، كما أكد العقد على التمسك بدستور عام 1989 ودعا إلى إقامة مؤتمر وطني يملك صلاحيات حقيقية يضم ممثلين عن السلطة الفعلية والقوى السياسية التي تمثل الشعب ، وهذا المؤتمر يجدد هيكلية السلطة الانتقالية ومدتها قبل إجراء انتخابات حرة تعددية تسمح للشعب بالتعبير عن تطلعاته^(٥٩) .

وهكذا يفهم مما ورد في (العقد الوطني) شروح تزيل الكثير من الشكوك التي تساور الأحزاب المعارضة لاسيما العلمانية منها ، والتي تدور حول البرنامج السياسي للجبهة ومضامينه ، وجاء توقيع الجبهة على هذا العقد ليبرهن أن قياديي الجبهة قبلوا الحل السياسي الذي يستند على المبادئ الديمقراطية .

أما موقف السلطة من (العقد الوطني) فقد رفضته جملة وتفصيلاً ، عندما أعلن الرئيس زروال رفضه لهذه الوثيقة التي أعدتها أحزاب المعارضة ، كما رفضت استقبال وفد من إطراف (العقد الوطني) برئاسة عبد الله جاب الله رئيس حزب النهضة الإسلامي ، وتذرت بأن العقد تم خارج الجزائر وأنه يمثل دعوة إلى التدخل الخارجي في شؤون البلاد الداخلية ، وعليه شنت الصحف الجزائرية حملة واسعة على موقعي (العقد الوطني) واتهمتهم بـ (الخيانة) في حين صرح علي بلحاج عن موقفه المؤيد لهذا العقد ووصفه بأنه " يهدف إلى إيجاد حل عادل للامنة التي تتخبط البلاد منذ الانقلاب المشؤم " (٥٩) .

ومن الجدير بالذكر أن هذا العقد يعد وثيقة رسمية ألزمت جميع القوى السياسية المعارضة بمبادئ الديمقراطية ، لاسيما الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي أعلنت مسبقاً عن رفضها للديمقراطية ، كما أعلنت في هذا العقد عن رفضها للعنف كوسيلة للوصول إلى السلطة والمحافظة عليها ، كما يعد (العقد الوطني) أول مشروع سياسي وحدّ التيارات الإسلامية والقومية والاشتراكية في الجزائر .

وعلى الرغم من أن المقترحات التي قدمها (العقد الوطني) كانت تعد أفضل حل للأزمة في الجزائر من حيث وقف العنف والعودة إلى سيادة الشعب، لكن في الواقع عاشت الجزائر بعده تصعيداً خطيراً لموجة من العنف وحملات القمع والبطش السلطوي، فقد قامت الجماعات الإسلامية المسلحة بحملة من أعمال العنف محاولة بذلك إقناع الرأي العام بأنه لا جدوى من المفاوضات مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ لأنها عاجزة عن أي تأثير على الجماعات الإسلامية المسلحة، أما من جانب السلطة فكان الرد الفوري لها تكثيف لحملات القمع التي لم يسبق لها نظير، فضلاً عن إعادة عباسي مدني وعلي بلحاج إلى السجن نهاية كانون الثاني/يناير 1995، وإبعادهما عن بعضهما ونقلهما إلى سجنين في الصحراء جنوب البلاد بشكل سري دون ضجيج إعلامي^(٥٩).

كما تعرض بعض قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ داخل السجنون إلى القتل، فبتاريخ 22 شباط/فبراير عام 1995 وفي أعقاب أحداث الشغب في سجن سركاجي في الجزائر العاصمة، حدث عصيان من قبل بعض السجناء الذين استولوا على أسلحة وقتلوا أربعة من حراس السجن، فجرى تصفية بعض المسؤولين السياسيين للجبهة، ومن بين مئات الضحايا الذين سقطوا في الهجوم الذي شنته قوى مكافحة الشغب وجدت جثتا قاسم تاجوري ويخلف شراتي عضوي المكتب التنفيذي الوطني للجبهة^(٥٩).

خامساً : الجبهة وانتخابات عام 1995

ولصرف النظر عن ما توصلت إليه الجبهة الإسلامية للإنقاذ من خلال (العقد الوطني)، قامت السلطة بإعلانها عن إجراء انتخابات رئاسية قبل نهاية عام 1995، وفي نيسان/أبريل من العام نفسه بدأت الرئاسة تفسح المجال للأحزاب السياسية لبدء الحوار لفرز المرشحين للانتخابات الرئاسية، كما أعلنت وبصورة قاطعة أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ سوف تستثنى من المشاركة في هذه الانتخابات، وعليه قرر وزير الداخلية وبشكل صريح بتاريخ 6 كانون الثاني/يناير 1995 بأنه لن يسمح لأي مرشح يمثل الجبهة أن يتقدم إلى الانتخابات الرئاسية^(٥٩).

وبعدها أرسل عباسي مدني من الإقامة الجبرية رسالة إلى الرئيس زروال بتاريخ 9 نيسان/أبريل 1995 ، قدم فيها مشروعاً يقترح فيه تحديد يوم معين لإعلان هدنة للعمليات المسلحة ، بعد اتفاه مع مدني مرزاق قائد الجناح العسكري للجبهة، كما أفصح عن قبوله للانتخابات الرئاسية، بشرط أن تشرف عليها (حكومة حيادية)، ورغم الشروط التي تضمنتها رسالة عباسي مدني إلا أن الرئاسة أعدتها خطوة إيجابية ، واستمر التفاوض بين الطرفين إلى تاريخ 11 تموز/يوليو بعدها أعلنت السلطة فشل المفاوضات بين الطرفين ، وأن القرار الذي اتخذته الحكومة بمنع مشاركة الجبهة في الانتخابات لم يكن قراراً قاطعاً فقد استمر النظام يشير إلى السماح لعناصر من الجبهة (بشكل فردي) من الذين يرفضون العنف ويؤيدون مبادرات النظام السياسية إلى المشاركة كمستقلين عن الجبهة في الانتخابات (x). .

وقد أكدت السلطة أن اللجوء إلى الانتخابات لا يعني غلق باب الحوار مع الأحزاب السياسية المعارضة ، لكن الأحزاب الموقعة على (العقد الوطني) في روما واصلت تصعيد الموقف ضد السلطة ، وقد وصل هذا التصعيد ذروته يوم 9 حزيران/يونيو 1995 ، عندما دعت إلى اجتماع جماهيري حاشد في قاعة حرشة في العاصمة الجزائر ، حضره ما يزيد عن 10 آلاف جزائري ، وصدر عن هذا الاجتماع بيان يؤكد على المبادئ الأساسية التي تضمنها (العقد الوطني) في روما ، وهي رفع حالة الطوارئ وإعادة الحريات العامة وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين والحفاظ على حرية الصحافة وبدء مفاوضات بشكل سريع واحترام الآراء الشعبية... الخ ، لكن أهم ما جاء في هذا البيان هو رفض الانتخابات الرئاسية التي دعت إليها السلطة على اعتبار أنها لن تشكل حلاً لأنها لا توفر الشروط اللازمة لإعادة الأمن والسلم للبلاد (i). .

أجريت الانتخابات الرئاسية في موعدها المحدد يوم 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1995 ، وشارك فيها ممثلين من الأحزاب الذين حضروا ندوة روما وهما كل من محفوظ نحاح رئيس حزب حركة المجتمع الإسلامي (حماس) ، ونور الدين بوكروح رئيس حزب التجديد الجزائري ، وكانا يمثلان التيار الإسلامي في هذه الانتخابات ، وقد وصلا إلى المراحل النهائية من هذه

الانتخابات ، فضلاً عن وصول كل من سعيد سعدي رئيس حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية ممثلاً عن التيار العلماني ، ورضا مالك رئيس حزب التحالف الوطني الديمقراطي ممثلاً عن التيار الديمقراطي ، فضلاً عن المرشح الأول الرئيس زروال ممثل المؤسسة العسكرية ، والذي فاز في هذه الانتخابات وحصل على 61% من أصوات الناخبين (٥١).

لم تشارك الجبهة الإسلامية للإنقاذ بهذه الانتخابات لأنها تعد حزباً محظوراً ، لكن التيار الإسلامي القوي في الجزائر كان غير خاضع بالضرورة لأي حزب إسلامي ولا يتعامل مع أية تنظيمات ، لكنه يتعاطف ويدلي بأصواته لأكثر المشاريع الإسلامية التي تتقدم للمنافسة في الانتخابات ، وكان حزب حركة المجتمع الإسلامي (حماس) وعلى رأسه محفوظ نحاح من أكثر المستفيدين من عدم مشاركة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في انتخابات 1995 ، لان الأصوات التي حصل عليها كان جزء كبير منها يعود للجماهير التي انتخبت الجبهة الإسلامية للإنقاذ عام 1991، وهذا ما يفسر انتقال ناخبي حزب حركة المجتمع الإسلامي من (386,697) من الأصوات في انتخابات عام 1992 لتقفز إلى (2,907,356) في انتخابات عام 1995 وبهذا تحولت النسبة من 2,87% في انتخابات عام 1992 إلى 26,06% في انتخابات عام 1995 (٥٢).

إن أصوات الملايين التي حصلت عليها الجبهة في انتخابات عام 1991 التي بلغت (3,260,22) صوتاً ذهبت صوب محفوظ نحاح رئيس حزب حركة المجتمع الإسلامي (حماس) ، لاسيما أن السلطة ادعت إمام الشعب الجزائري أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ قاطعت الانتخابات الرئاسية وهذا لم يحدث ، لان الجبهة منعت واستثنت من المشاركة بقرار من وزير الداخلية ، فلهذا القاعدة الجماهيرية للجبهة اختارت أقرب مشروع إسلامي للانتخابات وكان حزب محفوظ نحاح الذي استفاد من خروج الجبهة من هذه الانتخابات الذي كان من أكبر معارضي الجبهة ، فهو لم يشاركها في عقد روما الذي كان أبرز مطالبه عودة الجبهة إلى المسار الانتخابي والحياة السياسية ، بل شجع السلطة على اضطهادها وقدم نفسه بديلاً عنها ليمثل التيار الإسلامي في انتخابات عام 1995 ، ورغم موقفه السلبي إلا أنه فاز بأصوات جماهيرها (٥٣).

سادساً : الانقسامات داخل الجبهة وإعلان الهدنة 1996-1997

شهدت المدة التي تلت انتخابات 1995 تصريحات متكررة لكبار قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الخارج ، في البداية كانت هذه التصريحات ترفض شرعية هذه الانتخابات ، فقد جاء في تصريح لرابح كبير على إعلان نتيجة الانتخابات وفوز زروال بقوله " إن الجنرال زروال خلف الجنرال زروال بدعم 400000 عنصر من الشرطة والجيش " ، أما أنور هدام فقد صرح " بقدر ما لنا علاقة بالأمر ، فإن شيئاً لم يتغير ، فالسلطات الفعلية ما تزال هي نفسها " ^(٥٩) ، إلا أنه بمرور الأيام بدأت الجبهة تعيد تقديرها للانتخابات لاسيما بعد أن تقبل الرأي العام في الجزائر فوز زروال وتوليه السلطة في البلاد ، فأرسل رابح كبير رسالة مفتوحة إلى زروال بتاريخ 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1995 وقد خاطب زروال بتسميته السيد الرئيس وهو دليل على إعلانه قبول الشرعية الجديدة التي يتمتع بها زروال واعترافه بفوزه في الانتخابات ، كما أبدى رابح كبير في هذه الرسالة عن استعداد الجبهة للحوار والتعاون مع السلطات ^(٦٠) ، كما أصدر بيان يدعو فيه الأحزاب السياسية إلى إدانة العنف الإجرامي الذي يستهدف الجزائريين والأجانب ، كما اقترح تشكيل حكومة وحدة وطنية تشارك فيها كل القوى السياسية وتتحدد مهمتها بأمرين ، الأول وقف العنف وإعادة الأمن والاستقرار إلى الجزائر ، والثاني البدء في تطبيق الحل السياسي ليتمكن الشعب الجزائري من اختيار ممثله ، وتتعهد الأحزاب السياسية باحترام مبدأ التداول السلمي على السلطة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة في البلاد ^(٦١) ، لكن أنور هدام عارض رابح كبير في اعترافه بشرعية الانتخابات ووصف تصرفه بـ (الخيانة) ، لكن موقفه هذا تغير فيما بعد ، لاسيما بعد أن أصدر وثيقة من ثلاث صفحات تم توزيعها سراً ، ندد فيها بالعنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة ، وهذا التغير جاء بعد ما قامت به الجماعات المسلحة من تصفية لعناصر تيار الجزائر في الجبهة الإسلامية للإنقاذ والذي يعد أحد أبنائه ^(٦٢) .

على الرغم من رغبة البعض من قادة الجبهة للعودة إلى الحوار ، لكن السلطة رفضت كل مبادرات الجبهة لمعاودة الحوار معتبرة ملف الجبهة قد أقفل ^(٦٣) ، لأنها باتت تشعر باستطاعتها

فرض شروطها على الجبهة ، لاسيما بعد كسب التأييد الشعبي الكبير الذي ناله زروال في الانتخابات (Ö×) .

لم يكن رفض السلطة لإجراء أي حوار مع الجبهة هو الصراع الوحيد الذي واجهته الجبهة بعد انتخابات عام 1995 ، وإنما واجهت الجبهة صراعات من قبل بعض قياديي الجبهة والمؤسسين لها والمنشقين عنها ، والمتمثلة بالشيخ أحمد مراني الذي دخل الحكومة وزيراً للشؤون الدينية والذي اتبع سياسة جديدة ضد الجبهة وهي إبعاد الجبهة عن استغلال المساجد لتكون منابر لها للتعبير عن رأيها السياسي ، فدعا إلى إنشاء مجالس إسلامية تعمل كمراكز إرشاد للشؤون الدينية ، من أجل تهميش بعض الجماعات التي تستخدم هذه المساجد لإعلان فتاوى على هواها . على حد تعبيره . ليس لها صلة بالقيم والمبادئ الإسلامية (Öİ) .

كما شهدت المدة التي تلت انتخابات 1995 تصفية جسدية لبعض قادة الجبهة الذين انضموا إلى الجماعة المسلحة ، وهما كل من محمد سعيد وعبد الرزاق رجام مع 140 عنصراً من أنصارهم (Öİ) ، كما اغتيل الشيخ عبد الباقي الصحراوي أحد مؤسسي الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، أمام مسجده في باريس وذلك في تموز /يوليو 1995 ، كما جرت محاولة لاعتقال الشيخ احمد سحنون بتاريخ 30 حزيران/يونيو 1996 وهو يؤدي صلاة الفجر في مسجد الأرقم في العاصمة الجزائر ، وهو يعد الأب الروحي للحركة الإسلامية في عقد الثمانينيات من القرن العشرين (Ö) .

وبدأت الانقسامات تزداد لاسيما بعد التصريحات والقرارات التي اتخذتها بعض شخصيات الجبهة بشكل إنفرادي ، فالشيخ عثمان عيساني أحد الشخصيات (15) الذين قدموا ترخيص للجبهة إلى وزارة الداخلية عام 1989 ، وكان رئيس المكتب التنفيذي الوطني بعد اعتقال عبد القادر حشاني في كانون الثاني/يناير 1992 قبل أن يدخل السجن بدوره بعد أسابيع ، ولم يخرج إلا في شهر تموز/يوليو 1994 ، ووجه مع بعض شخصيات إسلامية أخرى كان من بينها بن عزوز زيدا أحد مؤسسي الجبهة والمنفي في تركيا ، رسالة إلى الرئيس زروال في مطلع كانون الثاني/يناير 1996 يعلنون فيها رغبتهم في إعلان هدنة ، كما صرح عيساني بعد ذلك أنه ورفاقه

يؤيدون فكرة تغيير اسم الجبهة لكي تستطيع معاودة نشاطها (٥٨) ، وقد حازت مبادرة عيساني تأييد بعض مؤسسي الجبهة ، كما أن السلطة لم ترفض تعميم مبادرة عيساني التي أطلقها ، لأنها زادت الانقسامات الحاصلة داخل الجبهة (٥٩) .

رفض رابح كبير رئيس الهيئة التنفيذية للجبهة في الخارج هذه المبادرات والتصريحات لعيساني ، وأكد أن الذين يستطيعون اتخاذ مواقف ومبادرات باسم الجبهة هم عباس مدني وعلي بلحاج و المسؤول عن الجناح المسلح مدني مرزاق والهيئة التنفيذية للجبهة في الخارج (٥٩) . وبهذا يتبين لنا أن السياسة التي انتهجتها السلطة للفصل بين السجينين عباس مدني وعلي بلحاج ، والحيلولة دون التواصل بينهما ، ومنع أي منهما من إصدار بيان محدد ، وذلك لزرع الانقسامات بين بقية قياديي الجبهة وعدم الاتفاق في اتخاذ المواقف والمبادرات الخاصة بالجبهة .

لم تقتصر الانقسامات الداخلية على الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وإنما شهدت جميع أحزاب المعارضة الرئيسية والتي كان لها حضور في ندوة روما انقسامات داخلية (٥٩) ، وفي ذات الوقت كان العنف متواصلاً في الجزائر لاسيما في الأشهر الأولى من عام 1997 ، إذ شهد الوضع الأمني تدهوراً واسعاً ، وعليه بدأ قياديو الجناح العسكري للجبهة الإسلامية للإنقاذ والمتمثل بـ (الجيش الإسلامي للإنقاذ) ، في إرسال رسالة إلى مسؤولين في المؤسسة العسكرية مفادها أنه يرغب في بحث طرق للعمل على حل الأزمة في البلاد ، كما أرسل قياديو الجيش الإسلامي للإنقاذ مبعوثاً إلى رئيس الجبهة عباس مدني ، وقدموا له صورة شاملة للوضع الميداني للجماعة المسلحة ، وعملية تكفيرها لقطاعات كبيرة من الشعب ، كما نقل الموفد تصور قادة الجيش الإسلامي للإنقاذ ، بأن الوضع لا يمكن أن يستمر على حاله ويجب اتخاذ خطوة لإيقاف نزف الدم حتى لو تمثلت هذه الخطوة بإعلان هدنة إلى حين التوصل إلى اتفاق بين سياسيي الجبهة والسلطة الجزائرية (٥٩) .

استمر الحوار بين الجيش الإسلامي للإنقاذ والجيش الجزائري، ثم أثمر الحوار بالتوصل إلى وضع اتفاق يمكن من خلاله وضع خطوات تساهم في وقف العنف في الجزائر ، فأعلن الجيش

الإسلامي للإنقاذ من جهته هدنة لعملياته المسلحة في كافة مناطق الجزائر ، كما وعد بتوسيع الهدنة قدر المستطاع وإقناع الناشطين في العمل المسلح بوقف العمل المسلح بشكل نهائي ، كما وعد قادة المؤسسة العسكرية باتخاذ خطوات تساهم في الإفراج عن قادة الجبهة الإسلامية المسجونين وفي مقدمتهم عباس مدني وعبد القادر حشاني ، علماً أن تتبعها خطوات لتسهيل القيود المفروضة على علي بلحاج ، وذلك لان الجيش كان له ثقة كاملة إذا أفرج عنه سوف يلتحق بالعمل المسلح ، كما وعد الجيش بعدم مهاجمة المناطق التي يوجد فيها الجيش الإسلامي للإنقاذ (OQ) .

لم يكن الرئيس زروال بعيداً عن القرار السياسي ، ولم يعطِ للمؤسسة العسكرية حرية الانفراد في القرار ، فقد أعلن عن بدء الانتخابات الرئاسية والاستفتاء على الدستور ، ومن ثمّ الإعلان عن بدء الانتخابات التشريعية التي حدد موعدها في الخامس من حزيران/يونيو عام 1997 ، كما أكد على رغبته في إيجاد مخرج للزمة من خلال هذه الانتخابات ، وفتح صفحة جديدة وإقامة اتصال مباشر مع قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وفعلاً نفذ وعده بإطلاق سراح كل من عباس مدني وعبد القادر حشاني بتاريخ 18 تموز/يوليو 1997 ، وكانت الخطوة الأولى التي حقق من خلالها زروال بعض المكاسب منها تأييد القوى السياسية لاسيما المعارضة منها ، وفي مقدمتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ وجبهة القوى الاشتراكية وجبهة التحرير الوطني (Ox) .

وقد اتفقت السلطة مع عباس مدني بإصدار نداء عبر التلفزيون الجزائري يدعو فيه إلى عقد هدنة ، لكن هذه النداء تأخر لأنه بعث موفدين إلى قادة العمل المسلح لبيان موقفهم من الاستجابة لندائه ، وهذا الاتفاق أخذ وقتاً طويلاً بين الطرفين ، وفي هذه المدة اغتتم عباس مدني فرصة بالإدلاء بتصريح للأمين العام للأمم المتحدة (كوفي عنان) ، مبيناً نيته عن إعلان هدنة في الجزائر لإيجاد حل شامل للزمة إلا أن السلطة ترجمت موقفه بأنه دعوة إلى تدخل أجنبي في شؤون الجزائر الداخلية ، مما أدى إلى إصدار قرار من قبل وزارة الداخلية يدعو إلى وضع مدني تحت الإقامة الجبرية في منزله وقطع خطه الهاتفي ، لكن استمر مدني مرزاق ممثل الجيش

الإسلامي للإنقاذ بمساعدة الهيئة التنفيذية للجبهة في الخارج في سعيه لتحقيق هذه الهدنة ،
فأعلن بتاريخ 21 أيلول/سبتمبر 1997 بياناً عن هدنة شاملة لعملياته المسلحة (أ^١) .

الخاتمة

إن ابرز ما توصلنا إليه خلال هذا البحث عدم اتفاق أعضاء وقيادي الجبهة سواء في
الداخل أو في الخارج على اتخاذ قرار عن كيفية التعامل مع السلطة من أجل الرجوع عن قرار
حل الجبهة ، فكانت بيانات الجبهة تتفاوت ، فهي تهدد بالعنف أحياناً وتختار الحل السلمي تارة
أخرى، لكن بعد استلام اليامين زروال السلطة ، أكد منذ البداية أن الحل الأمني ليس كافياً لإخراج
البلاد من الأزمة ، فدعا إلى مضاعفة الجهود لخروج البلاد من الأزمة لمواكبة الحل الأمني بحل
سياسي من خلال المشاركة في (لجنة الحوار الوطني) التي كانت مهمتها تهيئة الظروف لفتح
حوار مناسب لجميع الأطراف السياسية ، إلا أن هذا المسعى لم يكتب له النجاح لتعارض بعض
المواقف، وبغض النظر عن هذا استطاعت السلطة تجاوز الأزمة وإجراء الانتخابات واختيار
زروال رئيساً في 31 كانون الثاني/يناير 1994 .

رفضت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في بادئ الأمر الحوار مع السلطة ، لاسيما أن ابرز قادتها
داخل المعتقل ، لكن خطابات الرئيس زروال التي أكدت بأن حل الأزمة يأتي بالحوار مع جميع
الإطراف ومن ضمنها الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، جعلت من الجبهة أن تغير رأيها وتبحث عن
وسيلة للوصول إلى صيغة مشتركة حول وضع شروط وضمانات للحد من العنف المسلح ،
والعودة إلى الانتخابات بعد إطلاق سراح قادتها من السجون .

لكن جميع المحاولات المباشرة وغير المباشرة بين السلطة وقادة الجبهة قد أخفقت ، مما جعل
من قادة الأحزاب السياسية المعارضة أن تتفق لوضع مشروع لتنظيم حوار وطني حقيقي يشمل
جميع القوى السياسية ، ويكون على شكل (عقد وطني) ، وفعلاً تم إعلان وثيقة موقعة من قبل
أحزاب المعارضة المتواجدة في روما مؤكدين من خلالها على ضرورة وضع حل نهائي للامزمة.
رفضت السلطة (العقد الوطن) ، لكن جميع الأحزاب السياسية خرجوا بنتيجة واحدة وهي أن
قيادي الجبهة قبلوا الحل السياسي الذي يستند على المبادئ الديمقراطية ، كما رفضوا العنف

كوسيلة للوصول إلى السلطة ، ومن أجل صرف النظر إلى ما توصلت إليه الجبهة من خلال هذا العقد ، قامت السلطة بإعلانها عن إجراء انتخابات رئاسية قبل نهاية عام 1995 .

استمرت السلطة بالمراوغة حول مشاركة الجبهة في انتخابات عام 1995 ، فهي تارة تعلن عن مشاركة جميع أحزاب المعارضة بما فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وتارة تستثني الجبهة من المشاركة، ثم تعلن بعد ذلك أن قرار عدم مشاركة الجبهة لم يكن قراراً قاطعاً وإنما تسمح بمشاركة عناصر الجبهة بشكل فردي من الذين يرفضون العنف ويؤيدون السلطة ، في حين أن الجبهة منذ توقيعها للعقد الوطني أعلنت نبذها للعنف والتأكيد على الديمقراطية والعودة إلى الانتخابات .

حاولت الجبهة الانضمام والمشاركة في انتخابات 1995 ، إلا أنها فشلت وذهبت جميع أصواتها لحزب حركة المجتمع الإسلامي (حماس) ، لتؤكد انتخابات عام 1995 أن الشعب الجزائري قدم أصواته للمشروع الإسلامي وليس بالضرورة أن تكون الجبهة أو أي حزب أو تنظيم ، وإنما تعاطف مع المشاريع الإسلامية التي تقدمت إلى الانتخابات .

وعلى الرغم من اعتراف أبرز قادة الجبهة بانتخابات عام 1995 ، واختيار زروال رئيساً للبلاد ، فقد حصلت انقسامات داخل الجبهة ، لاسيما حول تغيير تسمية الجبهة من قبل بعض عناصرها المؤسسين، وهذه الانقسامات شجعت بعض قياديي الجبهة على الاتفاق مع قياديي الجيش الإسلامي للإنقاذ لعقد هدنة مع السلطة لإيقاف شامل لعملياتها المسلحة ، والتي تم إعلانها في أيلول/سبتمبر 1997 .

هوامش البحث

- (1) للتفاصيل عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ 1989-1992 ، ينظر: فائق يونس محمد المعاضيدي ، الحركة الإس — لامية في الج — زائر 1962-1992 ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، 2011 ، ص 305-373 .
- (2) تأسس عام 1994 ويمثل الجناح العسكري للجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وكانت له نشاطات مسلحة داخل الجزائر وفي مناطق محددة ، وفي عام 1997 تفاوض مع السلطة لإعلان هدنة ،

وبتاريخ 21 أيلول/سبتمبر 1997 أعلن الجيش الإسلامي للإنقاذ باتفاق مع السلطة على هدنة شاملة لعملياته المسلحة، للتفاصيل ينظر: أمل بوكير ، السلفية وسياسة التطرف في الجزائر ما بعد الصراع ، (مركز كارينغي للشرق الأوسط ، بيروت ، 2008) ، ص 109؛ محمد قواص ، غزوة الإنقاذ : معركة الإس — لام السياسي في الجزائر، ط 1 ، (دار الجديد ، بيروت ، 1998) ، ص 175 ؛ سيفرين لبا ، الإسلاميون الجزائريون بين صناديق الانتخاب والأدغال ، ترجمة : حمادة إبراهيم ، ط 1 ، (المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، 2003) ، ص 182 .

(3) كميل الطويل ، الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر : من الإنقاذ إلى الجماعة ، ط 1 ، (دار النهار للنشر ، بيروت ، 1998) ، ص 96-97 ؛ قواص ، غزوة الإنقاذ ... ، ص 96-97 .

(4) من الأعضاء المؤسسين للجبهة الإسلامية للإنقاذ، وعضو مجلس شورى الجبهة ومن المؤيدين لتيار الجزائر، وانتخب رئيس المكتب التنفيذي الوطني المؤقت للجبهة بعد اعتقال عباسي مدني وعلي بلحاج ، ينظر: لياس بوكراع ، الجزائر الرعب المقدس : مئة ألف ضحية جزائرية للإسلاموية، ترجمة: خليل أحمد خليل ، ط 1 ، (دار الفارابي ، بيروت ، 2003) ، ص 204-207 .

(5) رئيس لجنة الإدارة والوسائل العامة في الجبهة ، وكان يرأس مكتب ولاية تيبازة ممثلاً عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ينظر : الطويل ، الحركة الإسلامية المسلحة ... ، ص 42 .

(6) رئيس لجنة التنظيم داخ — ل الجبهة، وهو من الأعضاء المؤسسين لها ، ينظر : المصدر نفسه .

(7) رئيس لجنة الدعوة والإرشاد وأمام معروف في الجزائر، ينظر : المصدر نفسه ؛ لبا ، الإسلاميون الجزائريون ... ، ص 185 .

(8) من المؤسسين للجبهة الإسلامية للإنقاذ ومن المؤيدين لتيار الجزائر ، ينظر : زهرة بن عروس وآخرون ، الإسلاموية السياسية : المأساة الجزائرية ، ط 1 ، (دار الفارابي ، بيروت ، 2002) ، ص 89 ؛ بوكراع ، الجزائر الرعب المقدس ... ، ص 399.

- (9) أنضم إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد عام 1990 ، وقائد تيار الجزائر منذ عام 1980 ، وقد انتخب الناطق الرسمي للمجلس الوطني التنفيذي المؤقت بعد اعتقال كل من عباسي مدني وعلي بلحاج ، ينظر : قواص ، غزوة الإنقاذ ... ، ص 107 ؛ الطويل ، الحركة الإسلامية المسلحة ... ، ص 17 - 18 .
- (10) من المؤسسين للجبهة الإسلامية للإنقاذ ، ورئيس لجنة الإعلام ، وكان يشغل منصب رئيس الديوان لدى عباس مدني ، ينظر : الطويل ، الحركة الإسلامية المسلحة ... ، ص 42 .
- (11) المصدر نفسه ، ص 98 ؛ لا با ، الإسلاميون الجزائريون ... ، ص 185 ؛ قواص ، غزوة الإنقاذ ... ، ص 163 .
- (12) الطويل ، الحركة الإسلامية المسلحة ... ، ص 97 .
- (13) ومن الجدير بالذكر أن الجبهة ألغيت بشكل رسمي بتاريخ 19 آذار /مارس 1992 ، لكن إعلان الحكومة لهذا الحل كان بتاريخ 9 شباط / فبراير 1992 ، ينظر : مايكل ويليس ، التحدي الإسلامي في الجزائر : الجذور التاريخية والسياسية لصعود الحركة الإسلامية ، ترجمة : عادل خير الله ، ط 1 ، (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، 1999) ، ص 349 .
- (14) المصدر نفسه ، ص 349 .
- (15) الطويل ، الحركة الإسلامية المسلحة ... ، ص 101 .
- (16) رئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ منذ تأسيسها عام 1989 ، وفي عام 1991 أُلقي القبض عليه وسجن في البلدية لمدة (12) عاما وفي عام 1997 أطلق سراحه لأسباب صحية ، وبقي تحت الإقامة الجبرية إلى عام 2004 ، ينظر : بوكراع ، الرعب المقدس ... ، ص 193-197 ؛ لا با ، الإسلاميون الجزائريون ... ، ص 74-77 .
- (17) من مؤسسي الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، والرجل الثاني للجبهة بعد عباسي مدني ، وفي عام 1991 أُلقي القبض عليه وسجن في البلدية لمدة (12) عاما ومن ابرز القادة الإسلاميين الذين دعوا إلى تأسيس الجيش الإسلامي للإنقاذ ، ينظر : قواص ، غزوة الإنقاذ ... ، ص 93-96 ؛ بوكراع ، الجزائر الرعب المقدس ... ، ص 198-200 .

- (18) الطويل ، الحركة الإسلامية المسلحة ... ، ص 99 .
- (19) المصدر نفسه ، ص 99-100 .
- (20) (وهو أحد تيارات الحركة الإسلامية في الجزائر نشط في شرق البلاد في مدينة قسنطينة ورفع شعار الأخوان المسلمين، وكان بقيادة عبد الله جاب الله، أنشق هذا التيار عن الإخوان المسلمين في الجزائر، وأراد أن يعطي لتنظيمه بعداً محلياً متأثراً بمدرسة مالك بن نبي، لتمثل جناحاً آخر لحركة الأخوان المسلمين في الجزائر ومنه جاءت تسميتهم بـ (الجزارة) ، ينظر : حسن طوالة ، العنف والإرهاب من منظور سياسي (مصر والجزائر نموذجاً) ، ط 1 ، (جدار للكتاب العالمي وعالم الكتاب الحديث ، الأردن ، 2005)، ص 333 .
- (21) لا با ، الإسلاميون الجزائريون ... ، ص 144 .
- (22) شغل مناصب عالية داخل الجهة الإسلامية للإنقاذ ، وكان نائب لرئيس المكتب التنفيذي في ولاية سكيكدة ، وقد برز دوره بعد مؤتمر باتنة في تموز/يوليو 1991 ، إذ عين مسؤولاً للجنة العلاقات الخارجية ، للتفاصيل ينظر : قواص ، غزوة الإنقاذ ...، ص 143 .
- (23) الطويل ، الحركة الإسلامية المسلحة ... ، ص 112 ؛ لا با ، الإسلاميون الجزائريون ..ز، ص 139 .
- (24) الطويل ، الحركة الإسلامية المسلحة ... ، ص 113 .
- (25) بوكراع ، الجزائر الرعـب المـقدس ... ، ص 288 ؛ قـواص ، غزوة الإنقاذ ... ، ص 164 .
- (26) الطويل ، الحركة الإسلامية المسلحة ... ، ص 134-135 .
- (27) من الأعضاء المؤسسين للجهة الإسلامية للإنقاذ ، نشط داخل النقابة الإسلامية للعمل التابعة للجهة ، وأنضم إلى الحركة الإسلامية المسلحة عام 1994 ، ينظر : قواص ، غزوة الإنقاذ ... ، ص 136-137 .
- (28) قواص ، غزوة الإنقاذ ... ، ص 164 ؛ بوكراع ، الجزائر الرعـب المـقدس ... ، ص 288 ؛ الطويل الحركة الإسلامية المسلحة ... ، ص 139 .

- (29) ويليس ، التحدي الإسلامي في الجزائر ... ، ص 361 .
- (30) المصدر نفسه ؛ الطويل ، الحركة الإسلامية المسلحة ... ، ص 140 .
- (31) قواص ، غزوة الإنقاذ ... ، ص 164-165 .
- (32) ويليس ، التحدي الإسلامي في الجزائر ... ، ص 361-362 .
- (33) قواص ، غزوة الإنقاذ ... ، ص 165 .
- (34) الطويل ، الحركة الإسلامية المسلحة ... ، ص 144 .
- (35) المتمثلة بجهة التحرير الوطني وجهة القوى الاشتراكية وحزب التجديد الجزائري وحركة المجتمع الإسلامي (حماس) وحزب النهضة الإسلامي ، ينظر: ناظم عبد الواحد الجاسور ، الجزائر: محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي ، ط 1 ، (دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، الأردن ، 2001)، ص 66 .
- (36) من مواليد مدينة قسنطينة، ولد عام 1928 ،انضم الى حزب الشعب الجزائري ،وحركة انتصار الحريات الديمقراطية ،شارك في الثورة الجزائرية 1954.1962 ، وبعد الاستقلال كان سفيراً للبلاد في دول عدة ،وكان من ضمن أعضاء المجلس الأعلى للدولة عام 1991 ، وتسلم رئاسته بعد اغتيال محمد بوضياف، واستمر بمنصبه الى حين تعيين اليامين زروال في 31 كانون الثاني/يناير 1994 رئيساً للدولة.، ينظر: جورج الراسي ، الإسلام الجزائري من الأمير عبد القادر الجزائري إلى أمراء الجماعات ، ط 1 ، (دار الجديد ، بيروت ، 1997) ، ص 382.385 .
- (37) توازي خالد، الظاهرة الحزبية في الجزائر: التاريخ . المكانة بالممارسة . المستقبل، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإع — لام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، الجزائر ، 2006، ص 133.
- (38) ولد عام 1941 ،كان ضابطاً في جيش التحرير الوطني ، شغل وظائف قيادة المدارس العسكرية في الجزائر للأعوام 1974.1989، ثم ع—ين سفي—ر للجزائر في روم —انيا ع—ام 1990.1991، حل محل خالد نزار كوزير للدفاع عام 1993 وعهد لرئاسة الدولة

عام 1994، وأعيد انتخابه عام 1995 إلى نيسان/أبريل 1999، ينظر: الجاسور ، الجزائر محنة الدولة ... ، ص 70.69 .

(39) تشكلت اللجنة في تشرين الأول/أكتوبر 1993، برئاسة يوسف الخطيب، وتتألف من 3 ألوية (جنرالات) و 5 مدنيين ، وكانت مهمتها الإعداد لبرنامج هدفه وضع الثوابت السياسية للمرحلة الانتقالية التي أرادت السلطة أن تسبق الانتخابات التشريعية والرئاسية لعام 1994 ، ينظر: قواص ، غزوة الإنقاذ ... ، ص 169 ؛ خالد ، الظاهرة الحزبية في الجزائر ... ، ص 134 .

(40) الراسي ، الإسلام الجزائري ... ، ص 411.410 .

(41) خالد ، الظاهرة الحزبية في الجزائر ... ، ص 134 .

(42) قواص ، غزوة الإنقاذ ... ، ص 169؛ الراسي ، الإسلام الجزائري ... ، ص 418.417 .

(43) قواص ، غزوة الإنقاذ ... ، ص 169 .

(44) خالد، الظاهرة الحزبية في الجزائر...، ص 136 ؛ الجاسور ، الجزائر محنة الدولة ... ، ص 70.69 .

(45) الطويل ، الحركة الإسلامية المسلحة ... ، ص 180.179 .

(46) خالد ، الظاهرة الحزبية في الجزائر ... ، ص 137 ؛ الجاسور ، الجزائر محنة الدولة ... ، ص 74؛ لوبا ، الإسلاميون الجزائريون ... ، ص 208 .

(47) خالد ، الظاهرة الحزبية في الجزائر ... ، ص 138؛ المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات

(الشرق الأوسط): ICG ، تقرير رقم (29) :الإسلامية ، العنف ، الإصلاح في الجزائر قلب الصفحة ، (القاهرة /بروكسل ، 2004) ، ص 10 .

(48) وهي جمعية نصرانية إيطالية مستقلة غير سياسية ، لها علاقات تعاون مع دولة الفاتيكان ، ولها تجارب في حل نزاعات بعض الدول مثل النزاع الذي حصل بين موزنبيق وأرتيريا ، ونزاع ليبيريا والسودان ، ينظر : قواص ، غزوة الإنقاذ ... ، ص 195 .

(49) ويليس ، التحدي الإسلامي في الجزائر ... ، ص 445 .

(50) قواص ، غزوة الإنقاذ ... ، ص 195 .

- (51) وتذكر بعض المصادر كان سبب إبعاد هدام عن الهيئة التنفيذية هو لتأييده نوعاً ما للجماعات الإسلامية المسلحة ، ينظر: ويليس ، التحدي الإسلامي في الجزائر ... ، ص 445 . 446؛ الطويل ، الحركة الإسلامية المسلحة ... ، ص 175-176 .
- (52) ويليس ، التحدي الإسلامي في الجزائر ... ، ص 446 .
- (53) قواص ، غزوة الإنقاذ ... ، ص 195 .
- (54) الطويل ، الحركة الإسلامية المسلحة ، ص 293-294 .
- (55) قواص ، غزوة الإنقاذ ... ، ص 195 .
- (56) ويليس ، التحدي الإسلامي في الجزائر ... ، ص 446 .
- (57) المصدر نفسه .
- (58) حضره ستة أحزاب سياسية تتمتع بتمثيل شعبي ، فضلاً عن رئيس لرابطة حقوق الإنسان ، ينظر: عبد الحميد براهيم ، في أصل الأزمة الجزائرية 1958.1999، ط1 ، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001) ، ص 246 .
- (59) قواص ، غزوة الإنقاذ ، 195.196 ؛ لا با ، الإسلاميون الجزائريون ... ، 211؛ براهيم ، في أصل الأزمة الجزائرية ... ، ص 246 .
- (60) الطويل ، الحركة الإسلامية المسلحة ... ، ص 294.295 ؛ قواص ، غزوة الإنقاذ ... ، ص 195 ؛ الراسي ، الإسلام الجزائري ... ، ص 429.430 .
- (61) الطويل ، الحركة الإسلامية المسلحة ... ، ص 294 .
- (62) ويليس ، التحدي الإسلامي في الجزائر ... ، ص 447 .
- (63) المصدر نفسه ، ص 481 .
- (64) الطويل ، الحركة الإسلامية المسلحة ... ، ص 296 .
- (65) الطويل ، الحركة الإسلامية المسلحة ..، 297 ؛ الراسي ، الإسلام الجزائري ، ص 431 .
- (66) لا با ، الإسلاميون الجزائريون ... ، 212؛ قواص ، غزوة الإنقاذ ... ، ص 197.198 .

- (67) تمام مكرم البرازي ، الجزائر تحت حكم العسكر من زروال الى بوتفليقة ، ط 1 ، (مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2002) ، ص 46.47 ؛ قبـ واصل ، غزوة الإنقاذ ... ، ص 197.198 ؛ ويليس ، التحدي الإسلامي في الجزائر ... ، ص 453 .
- (68) ويليس ، التحدي الإسلامي في الجزائر ... ، ص 455 .
- (69) المصدر نفسه ، ص 455 ؛ الطويل ، الحركة الإسلامية المسلحة ... ، ص 307.308 .
- (70) الراسي ، الإسلام الجزائري ... ، ص 439.440 ؛ شهریات ، مجلة المستقبل العربي ، السنة 18 ، العدد 198 ، أب/أغسطس ، 1995 ، ص 158 .
- (71) للتفاصيل عن بقية نسب الأحزاب المشاركة ينظر : رياض صيداوي ، " الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر " ، مجلة المستقبل العربي ، السنة 22 ، العدد 245 ، تموز/يوليو ، 1999 ، ص 37.38 .
- (72) رياض صيداوي ، صراع النخب السياسية والعسكرية في الجزائر (الحزب ، الجيش ، الدولة) ، ط 1 ، (دار الفارس للنشر والتوزيع ، عمان ، 2000) ، ص 111.112 .
- (73) المصدر نفسه ، ص 112 ؛ صيـ داوي ، " الانتخابات والديمقراطية ... " ، ص 38 ؛ الراسي ، الإسلام الجزائري ... ، ص 467.468 .
- (74) ويليس ، التحدي الإسلامي في الجزائر ... ، ص 476 .
- (75) المصدر نفسه ؛ الراسي ، الإسلام الجزائري ... ، ص 476 ؛ شهریات ، مجلة المستقبل العربي ، السنة 18 ، العدد 203 ، كانون الثاني/يناير ، 1996 ، ص 178 .
- (76) رضوان سعيد ، "المظاهر والأسـباب: تراجع العمل المسلح في الجزائر" ، مجلة قضايا دولية ، (إسلام آباد)، السنة 7 ، العدد 353 ، 7 تشرين الأول/أكتوبر ، 1996 ، ص 16؛ البرازي ، الجزائر تحت حكم العسكر... ، ص 74 .
- (77) سعيد ، "المظاهر والأسباب ... " ، ص 16 ؛ شهریات ، مجلة المستقبل العربي ، (بيروت)، السنة 18 ، العدد 203 ، كانون الثاني/يناير ، 1996 ، ص 178 .

- (78) شهریات ، المستقبل العربي،(بيروت)، السنة 18 ، العدد 198 ، تموز/يوليو ، 1996 ، ص181.
- (79) الطويل ، الحركة الإسلامية المسلحة ... ، ص 326.
- (80) الراسي ، الإسلام الجزائري ... ، ص 474 .
- (81) المصدر نفسه ، ص 474 . 475 ؛ الطويل ، الحركة الإسلامية المسلحة ... ، ص326.327 .
- (82) الراسي ، الإسلام الجزائري ... ، ص 475 .
- (83) المصدر نفسه، ص 475.476 ؛ ويليس ، التحدي الإسـلامي في الجزائر، ص 481 .
- (84) ويليس ، التحدي الإسلامي في الجزائر ... ، ص 483 .
- (85) الراسي ، الإسلام الجزائري ... ، ص 476 .
- (86) للتفاصيل عن هذه الانقسامات ينظر : المصدر نفسه ، ص 470.474 ؛ الجاسور ، الجزائر محنة الدولة ... ، ص 83 .
- (87) الطويل ، الحركة الإسلامية المسلحة ... ، ص 330.331 .
- (88) المصدر نفسه ، ص 331 .
- (89) الجاسور ، الجزائر محنة الدولة ... ، ص 83 .
- (90) الطويل ، الحركة الإسلامية المسلحة ص 333.334 .